

(الجميع واقفا للاستماع للنشيد الوطني)

منبت الاحرار، مشرق الانوار
 منتدى السؤدد وحماه
 دمت منتداه وحماه
 عشت في الأوطان، للعلی عنوان
 ملء كل جنان، ذكر كل لسان
 بالروح، بالجسد، هب فتاك
 لى نذاك
 في في وفي دمي
 هواك ثار نور ونار
 إخوتي هيا، للعلی سعيا
 نشهد الدنيا، أن هنا نحيا
 بشعار:
 الله الوطن الملك.

السيد رئيس المجلس:

أعطي الكلمة الآن للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما استجد من مراسلات وإعلانات، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين الجلسة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس بتاريخ 13 فبراير 2020، مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات. كما توصل المجلس من مجلس النواب بعد اختتام دورة أكتوبر 2019 بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 15.18 يتعلق بالتمويل التعاوني؛

- مشروع قانون رقم 23.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 51.15 القاضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس"؛

- مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

وأودع فريق التجمع الوطني للأحرار لدى مكتب المجلس مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.

وتوصل المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 102/20 الصادر بتاريخ 02 مارس 2020، الذي صرح بمقتضاه بأن لا موجب لفحص دستورية مواد النظام الداخلي المعدل بمجلس المستشارين الذي سبق للمحكمة الدستورية أن صرحت بمطابقتها للدستور، وبأن باقي مواد النظام الداخلي المذكور مطابقة للدستور.

محضر الجلسة رقم 273

التاريخ: الجمعة 16 شعبان 1441هـ (10 أبريل 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: إفتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية 2019-2020.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة الحاضرين معنا؛

طبقاً لأحكام الفصل 65 من الدستور، أعلن عن إفتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية 2019-2020، وخير ما نفتتح به هذه الدورة، آيات بينات من الذكر الحكيم، سيتلوها على مسامعنا المقرئ السيد عبد الكريم الباقي الله، فليفضل مشكوراً.

المقرئ السيد عبد الكريم الباقي الله

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاصِحِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولِي أَجْنَحَةٍ مَشْنُورًا وَتِلْكَ رِزْقًا مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿1﴾
 مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿2﴾ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَلِيلٌ مِمَّنْ يُؤْفِكُونَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿1﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿2﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿3﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿4﴾.

صلى الله عليه وسلم

السيد رئيس المجلس:

صدق الله العظيم.

شكراً للمقرئ الكريم السيد عبد الكريم الباقي الله.

والآن، حضرات السيدات والسادة، أدعو الجميع للوقوف للاستماع للنشيد الوطني للمملكة.

الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وينفس القدر من الفخر والاعتزاز، نعبر عن سعادتنا بالالتفاتة المولوية السامية لمولانا أعز الله أمره بإصدار عفوه السامي على 5654 معتقلا بالمؤسسات السجنية والإصلاحية في هذه الظروف الاستثنائية، وإصدار جلالتة في وقت سابق لتعليماته السامية من أجل تعبئة وسائل الطب العسكري لتعزيز الهياكل الطبية المخصصة لتدبير هذا الوباء.

ونغتم هذه الفرصة كذلك، للتنويه بالحس الاستباقي الذي طبع عمل السلطات العمومية في مواجهة هذا الوباء، وتوجيه الشكر والعرفان، بشكل خاص، إلى كافة الأطر الطبية وشبه الطبية ومختلف القوات الأمنية والعسكرية التي ترابط بكل تفران ونكران للذات في مواجهة هذه الجائحة، دون أن ننسى التعبير عن اعتزازنا وشكرنا للفئات الأخرى التي تكافح من مختلف المواقع هذا الوباء اللعين.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

انخرطا من مجلسنا الموقر في التعبئة الوطنية لمكافحة جائحة "كورونا"، فقد عقدت "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية" بتاريخ 18 مارس 2020 اجتماعا خصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع مرسوم بإحداث الحساب المرصد لأمر خصوصية تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا COVID-19".

وفي نفس السياق، وافقت "لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية"، بتاريخ 23 مارس، على مرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، كما وافقت "لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية"، بتاريخ 07 من الشهر الجاري، على مرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

وعلى صعيد آخر، فقد حال تفشي وباء "كورونا" دون استكمال مسطرة مناقشة مجموعة من النصوص التشريعية المهمة التي كانت اللجان الدائمة قد أحرزت تقدما في دراستها، وعلى رأسها:

- مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث "الوكالة الوطنية للسجلات"؛
- مشروع قانون 38.18 بإعادة تنظيم "مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية"؛
- ومشروع قانون رقم 60.18 يتعلق ب"مؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية".

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد واصل السيدات والسادة أعضاء المجلس النهوض بأدوارهم الرقابية، لا سيما على مستوى تقديم الأسئلة الشفوية والكتانية بغرض إيصال قضايا المواطنين والمواطنات إلى الجهات المختصة والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لها.

وفي ارتباط بموضوع الرقابة، فقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين

وتوصل المكتب برأي المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي حول مقترح قانون يتعلق بإحداث "المجلس الوطني للحوار الاجتماعي"، بناء على طلب من مجلس المستشارين.

وتوصلت الرئاسة بإخبار المجلس الموقر من الفريق الاشتراكي، مفاده انتداب السيد عبد الحميد فاتحي رئيسا للفريق، خلفا للسيد محمد علمي الذي تم تعيينه عضوا بالحكمة الدستورية. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إننا نفتتح أشغال هذه الدورة في ظرف خاص واستثنائي، كما تعرفون، ناجم عن تفشي وباء "كورونا" على الصعيد العالمي، وإعلان حالة الطوارئ الصحية في مجموع التراب الوطني قصد مكافحته والحد من آثاره. وهذه المناسبة، تتوجه بأحر عبارات التعازي وعميق مشاعر المواساة لعائلات وأقارب كل من انتقلوا إلى عفو الله ورحمته جراء تفشي هذا الوباء.

أدعوك زميلاتي، زملائي المحترمين إلى قراءة الفاتحة ترحما على من غادرنا إلى دار البقاء.

الجميع واقفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَكَ الَّذِي نَرْغَبُ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين
سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ.

نسأل الله تعالى أن يلهم ذويهم حسن العزاء وجميل الصبر والسلوان، كما ندعو لكافة المصابين بهذا الوباء بالشفاء العاجل، إن شاء الله.

وهي مناسبة أيضا، للتعبير عن اعتزازنا بقيم التضحية والتضامن الوطني والتعبئة الجماعية التي أبانت عليها مختلف مكونات المجتمع المغربي، وروح التكافل والتضامن التلقائي واللامشروط التي عبرت عنها كافة مكونات مجلس المستشارين، من خلال الانخراط الواسع في حملة المساهمة في تمويل الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كورونا"، الذي دعا إلى إحداثه جلالته الملك محمد السادس نصره الله، من أجل تعزيز وتأهيل الآليات والوسائل الصحية ودعم صمود اقتصادنا الوطني والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة، كنتجسيد حي لصوره من صور التلاحم القوي بين العرش والشعب، وقيم المواطنة المغربية الحققة، ليتجدد ويترسخ الإيمان والثقة بقدرة المغرب على تحطيط هذه الأزمة ومواصلة المسيرة التنموية لبلادنا تحت القيادة

البرلماني أفريقيًا-أمريكا اللاتينية والكرايب.

وعلى مستوى انخراط مجلس المستشارين في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، فقد شاركت وفود المجلس، قبل تفاقم هذه الجائحة طبعاً، في أشغال: الدورة الرابعة عشر للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والدورة الشتوية التاسعة عشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدورة الخامسة للمنتدى العالمي "حوار رايسينا" المنظم من قبل مؤسسة الدراسات والأبحاث بجمهورية الهند، وجلسة الاستماع البرلمانية التي نظمتها الاتحاد البرلماني الدولي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة حول موضوع: "التعليم باعتباره مفتاح للسلام والتنمية المستدامة"، وزيارة صداقة وعمل لجمهورية كوبا في إطار وفد رسمي رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي. وعلى مستوى احتضان وتنظيم التظاهرات القارية والدولية، فقد احتضن البرلمان بمجلسيه، فعاليات الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي، ونظم خلالها ندوتين في موضوعين يكتسبان أهمية وراهنية كبيرتين، وهما: "تشجيع التجارة بين-إفريقية في سياق إقرار اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية" و"حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والاقتصاد الرقمي بإفريقيا".

وبمناسبة هذه المهام الدبلوماسية، أجرى مجلسنا لقاءات ومباحثات ثنائية مع وفود برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية، ورؤساء اتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية.

على صعيد آخر، وفي باب احتضان المجلس للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي حول القضايا الراهنة التي تستأثر باهتمام المواطنين والمواطنات، فقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين تنظيم المجلس، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لفعاليات المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية تحت شعار: "توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي". وهو الموضوع الذي وجهنا في شأنه، بالمناسبة، طلباً لإبداء الرأي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

ختاماً، وإذ أشيد بروح المسؤولية والحس الوطني الذي عبرت عنه اللجان البرلمانية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، من خلال التعاطي الإيجابي مع الجهود الحكومية الرامية إلى مكافحة الأزمة التي تمر بها بلادنا، كسائر دول العالم، والالتزام التام بالتدابير الصحية الوقائية في اجتماعاتها، فإنني أدعوكم، ومن خلالكم أدعو السيدات والسادة أعضاء المجلس إلى توخي الحيط والحذر خلال مزاولة مهامنا في ظل هذه الظروف الاستثنائية، وفق ما تم الاتفاق عليه بين مكتب المجلس والسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية، المتمحورة بالأساس حول تفعيل

بمحدث هام تجلّى في تنظيم مجلسنا الموقر ليوم دراسي حول "المراقبة البعيدة لتطبيق القوانين"، وهو الموضوع الذي أضحى يكتسي اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي، بحيث أن عدة برلمانات أصبحت تنص في أنظمتها الداخلية على عملية المراقبة البعيدة للقوانين، على غرار ما تنص عليه المادة 117 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

وقد تميز اليوم الدراسي بالكشف عن إعداد مجلس المستشارين لدراسة بمثابة قاعدة معطيات متكاملة، حول تتبع التزام الحكومة بنشر النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القوانين الصادرة عن البرلمان، خلال الفترة الممتدة من صدور الأمر بتنفيذ دستور 2011 إلى غاية 31 دجنبر 2019، والتي ستشكل خلاصتها مداخل أساسية لمجلسنا الموقر في مسائلة الحكومة حول تنفيذ القوانين وظروف تطبيقها، بما يتيح ذلك من إمكانيات للبحث يمكن استثمارها في مجال التقييم والتقويم التشريعي.

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد واصلت "المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم الإستراتيجية الوطنية للماء"، برنامج لقاءاتها مع القطاعات الحكومية المعنية بالموضوع، من خلال عقد لقاء مع السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، ركز بالأساس على نتائج "مخطط المغرب الأخضر" والإستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر" في علاقتها بالبرنامج الوطني للماء الشروب ومياه السقي وتحقيق الأمن الغذائي. وإن المجموعة بصدد بلورة برنامج عمل ميداني، بغاية دعم ما توصلت إليه من معطيات خلال اللقاءات المباشرة مع المسؤولين الحكوميين، بزيارات لبعض المناطق المتضررة من مشكل الماء، للإطلاع عن كثب على الإكراهات واستشراف البدائل.

وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية، فقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين بشرف تمثيلنا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الحفل الرسمي لتنصيب رئيس الأوروغواي المنتخب حديثاً، بتزامن مع زيارتنا للولايات المتحدة المكسيكية ومشاركتنا في افتتاح الجلسة الثامنة والثلاثين لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايب، وذلك تكريساً للخيار الاستراتيجي لبلدنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لتعزيز التعاون جنوب - جنوب.

وعلى مستوى الاضطلاع بالتكليف الذي حظي به البرلمان المغربي من طرف رؤساء الاتحادات الجهوية والقارية وإفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكرايب باستكمال الهيكلة التنظيمية لمنتدى (AFROLAC)، فقد عقدنا إلى جانب زميلنا السيد رئيس مجلس النواب، لقاء مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية، خلص إلى الاتفاق على تنظيم تظاهرتين نوعيتين، الأولى في شهر يوليوز القادم وتروم احتضان ندوة خاصة برؤساء البرلمانات الجهوية والقارية في المنطقتين، والثانية في شهر شتنبر المقبل، وتتم تنظيم ندوة دولية للتداول في القضايا المشتركة، تكون بمثابة الانطلاقة الفعلية للمنتدى

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعجل بالفرج وأن يرفع عنا وعلى سائر
شعوب الأرض هذا الوباء.
شكرا على حسن الإصغاء.
ورفعت الجلسة.

مجموعة من التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية في جميع اجتماعاتها
وأشغالها، وجعل النصوص القانونية والمواضيع المرتبطة بتدبير جائحة
"كورونا" وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة أولويات أشغال
المجلس وكافة أجهزته.